حركتنا تشارك في اجتماع تفعيل اتفاقية برلين حول موضوع كركوك

بهرا ـ خاص

شارك السيد عماد يوخنا مسؤول فرع كركوك للحركة الديمقراطية الاشورية والسيد صفاء صباح ناصر احد وجهاء ابناء شعبنا في الاجتماع الذي دعي له من قبل رئاسة مجلس محافظة كركوك يوم الثلاثاء الثالث من حزيران الجاري، بخصوص تفعيل اتفاقية برلين التي وقعت من قبل مجموعة من مكونات كركوك المشاركة في ورشة العمل التي اقيمت في برلين من قبل مؤسسة "فردرش نومان من اجل الحرية"، للفترة من ٢٨-٣٠ايار الماضي والتي كانت تخص موضوع الحكم في كركوك.

وقد اتفق المجتمعون على تقديم طلب الى مجلس المحافظة للمصادقة على مقررات اتفاق برلين والعمل على عقد اجتماع استثنائي لمناقشة مضمون الاتفاقية بحضورجميع المشاركين الذين يمثلون احزابا سياسية ووجهاء ورؤساء عشائر في محافظة كركوك لاعطاء فرصة اكبر لمناقشة الموضوع.

محاضرة للبروفيسور ادور اوديشو في الينوي

بهرا ـ اميركا

بدعوة من الحركة الديمقراطية الاشورية / محلية إلينوي، القى الدكتور ادور اوديشو البروفسور الفخري في جامعة نورث ايسترن الينوي محاضرة في قاعة المجلس القومي الاشوري/ في سكوكي بعنوان: وضع الاقليات الوطنية العراقية في ضوء المواثيق العالمية حول حقوق الانسان وذلك يوم السبت الموافق الحادي والثلاثين من ايار الماضي.

سلط المحاضر الضوء على الاهمية التاريخية والحضارية والسياسية للاقليات "او بالاحرى المكونات" الوطنية العراقية من الكلدواشوريين السريان، التركمان، الشبك، الايزيديين، الصابئة، الفيلية والارمن التي، مع الاسف، مرت في السنوات ما بعد ٢٠٠٣ في اسوء الاحوال الامنية والاقتصادية والسياسية. حيث قال السيد ادور: "اقل ما يقال عن الاقليات انه تم تهميش دورها السياسي من قبل الاغلبيات الدينية والقومية الكبيرة في الوطن العراقي". واضاف: "صحيح ان الدستورين العراقي الأتحادي والكردستاني الاقليمي يحتويان على فقرات تشير الى وجود الاقليات وبعض حقوقها غير ان الفجوة شاسعة بين ما هو مدون في الدستور وبين الواقع التطبيقي".. وتابع: "والفجوة تتسع اكثر فاكثر عندما يقيم وضع الاقليات في ضوء المواثيق العالمية حول حقوق الانسان وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨، الاعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، ١٩٩٢ واعلان الامم المتحدة حديثا بشان حقوق الاقوام الاصيلة في العالم".

واهم ما ركز عليه المحاضر في سياق كلمته من الناحية السياسية الستراتيجية هو:

اولاً، ضرورة تشكيل جبهة سياسية وجماهيرية متينة من جميع الاقليات تصبح في المستقبل ائتلافا له وزنه السياسي على غرار الائتلافات السياسية الأخرى. ان التنسيق بين هذا الائتلاف السياسي وائتلاف القوى الليبرالية الاخري في الوطن العراقي يمنح كلا الطرفين وزنا سياسيا اكثر مفعولا في اتخاذ القرارات وضمان الحقوق لجميع المواطنين.

ثانيا، التنسيق المبرمج مع كافة المنظمات العالمية المدافعة عن حقوق الانسان وبخاصة حقوق الاقليات الوطنية الاصيلة التي سكنت ارض الرافدين منذ الاف السنين وشيدت حضارته مثل الكلدواشوريين السريان.

وحضر المحاضرة ممثلون عن مؤسساتنا القومية والأجتماعية والدينية وفي مقدمتم السيد شيبا مندو رئيس المجلس القومي الأشوري في ولايه الينوي، فضلا عن جمهور كبير من أبناء شعبنا الكلداني السرياني الأشوري في مدينة شيكاغو وضواحيها.

بعد الانسحاب الامريكي من المدن بنهاية الشهر الحالي

الشرطة تتولى أمن ٧ محافظات ويشاركها الجيش المسؤولية في اخرى

بهرا ـ متابعات

كشف مسؤول في وزارة الداخلية الجمعة أن الشرطة الوطنية ستتولى المسؤولية الأمنية في البلدات والمدن العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية منها بنهاية الشهر الحالي حسبما تنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة اللواء عبد الكريم خلف لوكالة الصحافة الفرنسية: أن "قواتنا (الشرطة) ستتولى المسؤولية الكاملة في سبع محافظات كبيرة فيما ستتولى المسؤولية ذاتها بمشاركة قوات الجيش في ثماني محافظات أخرى".

وتتوزع المحافظات السبع التي تشهد استقرارا أمنيا، في مناطق وسط وجنوب العراق. وستكون المسؤولية الأمنية مشتركة بين قوات الشرطة والجيش في المحافظات الثماني بغداد والأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين وكربلاء والبصرة وفقا للمسؤول. وقال خلف "في بغداد مثلا ستتولى قواتنا المسؤولية في ٧٠% منها فيما ستتولى قوات الجيش في المناطق الباقية". وأوضح أن "قواتنا ستقوم بملء الفراغ الذي ستتركه القوات الأميركية عند رحيلها وفقا للاتفاقية الأمنية كما لو أننا نتلقى دعمهم والأمر ذاته في مناطق (أخرى) مثل ديالى ونينوى". كما واستطاعت وزارة الداخلية خلال الأعوام الثلاثة الماضية استثمار ميزانية البلاد لدعم تدريب وتسليح قواتها التي يبلغ عددها نحو نصف مليون عنصر. وأشار المتحدث إلى أنه "سيتم نشر تسع فرق بينها أربعة من الشرطة الوطنية منها قوات المغاوير، وخمسة فرق تابعة لقوات الحدود". وتسعى الحكومة العراقية بشكل متواصل إلى فرض سيطرتها على حدودها الدولية.

وتنتشر ٧٠٠ نقطة تفتيش على امتداد الحدود الدولية للعراق البالغ طولها ٣٦٠٠ كلم.

وأعرب خلف عن أمله في أن "يتمكن العراق منتصف العام القادم من فرض سيطرة كاملة على الحدود مع إيران" التي يبلغ طولها ١٢٠٠ كلم. وحول الحدود مع سورية، أشار إلى تحسن الأوضاع حاليا بعد نشر نقاط تفتيش "على مسافة كيلومتر ونصف الكيلومتر (بين نقطة وأخرى) فيما كانت المسافة ١٥ كيلومترا".

إلى ذلك، قال الكولونيل براين بيكت من الجيش الأميركي "نحن فخورون بالنجاح الذي حققته وزارة الداخلية في مجال التدريب". ويدعم بيكت مبدأ منح "الأولوية لقوات الشرطة في تحقيق الأمن داخل المدن". ويستطيع العراق أن يفخر لبلوغه نسبة رجل شرطة واحد مقابل كل ١٣٧ نسمة من تعداد البلاد فيما تبلغ النسبة في فرنسا مثلا واحدا إلى ٢٥٢ وفي كندا واحد إلى ٥٣٧ شخصا.

وأشار المتحدث إلى حاجة قوات الأمن العراقية للدعم الأميركي قائلا إن "قوات الشرطة تفتقر إلى معدات (متطورة) ودعم جوي وتسليح فضلا عن الخبرات الأميركية". وأوضح أنه يتوقع انخفاض أعمال العنف مستقبلا. وقال "لا اعتقد أن التهديدات ستتصاعد، فالهجمات ستقتصر على المدنيين. والإرهابيون لن يتوجهوا إلى استهداف القوات الأميركية". وتنص الاتفاقية الأمنية التي وقعتها بغداد وواشنطن في تشرين الثاني٢٠٠٨، على انسحاب القوات الأميركية المتمركزة في حوالي ٤٠٠ قاعدة ونقطة من المدن والبلدات والقصبات العراقية في موعد أقصاه آخر حزيران ٢٠٠٩. وسيعقب ذلك انسحاب كامل من العراق نهاية عام ٢٠١١.

جائزة "درب السلام" تمنح للمونسنيور رحو رئيس أساقفة الموصل

بهرا ـ خاص

من أجل احترام الحق الأساسي في حرية المعتقد روما، الأربعاء الثالث من حزيران الجاري، (Zenit.org) – تمنح جائزة مؤسسة "درب السلام" لسنة ٢٠٠٩ للمونسنيور بولس فرج رحو، رئيس أساقفة الكلدان في الموصل الذي استشهد سنة ٢٠٠٨.

ووفقاً لبيان صادر عن المؤسسة، فإن الجائزة ستمنح خلال حفل عشاء يقام في نيويورك في ٩ حزيران لرئيس الأساقفة العراقي الذي اختطف في ٢٩ شباط ٢٠٠٨ وقتل في وقت لاحق.

"في سياق النقاش حول الحوار بين الثقافات والأديان الذي يحصل حاليا في الأمم المتحدة، ترغب مؤسسة "درب السلام" في تقدير الشهادة العميقة والثمينة لضرورة احترام وتعزيز الحق الأساسي في حرية المعتقد"، حسبما يشير المصدر عينه. المونسنيور تشيلستينو ميليوري النائب الرسولي ومراقب الكرسي الرسولي الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك ورئيس المؤسسة هو الذي أعلن هذا الخيار الصادر عن مجلس المؤسسة والهادف إلى دعم مشاريع معينة وعمل بعثة الكرسي الرسولي لدى منظمة الأمم المتحدة.

ولد المونسنيور رحو سنة ١٩٤٢ في الموصل مدينة فجر المسيحية والمدينة التي أمضى فيها كل حياته تقريبا، بعد سيامته الكهنوتية، مارس خدمته في رعية القديس أشعيا في الموصل، وبعدها في رعية القلب الأقدس في تل كيبال. وفتح ميتما للأطفال المعوقين، في شباط ٢٠٠١، سيم رئيس أساقفة الكلدان في الموصل مما يعني أنه أصبح مسؤولا عن حوالي ٢٠٠٠٠ كاثوليكي موزعين في عشر رعايا. وبعد بداية الحرب، عاش المسيحيون في ظل أوضاع صعبة إلا أن رئيس الأساقفة لطالما شجعهم على البقاء في الموصل وحاول زرع ثقافة التسامح في نفوس مختلف الفصائل.

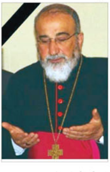

اختطف في ٢٩ شباط ٢٠٠٨ على أيدي رجال مسلحين لدى خروجه من الكنيسة وعودته في السيارة إلى داره. قتل اثنان من حراسه وسائقه. وبعد أسبوعين، تلقت الأبرشية رسالة كشفت وفاة رئيس الأساقفة ومكان وجود جثته.

إجراء القرعة الخاصة للقوائم المرشحة لأنتخابات إقليم كوردستان

بهرا ـ خاص

أجريت صباح الأحد ٣١ إيار الماضي على قاعة مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في أربيل بكوردستان قرعة الأرقام الخاصة بالمرشحين لمنصب رئاسة الإقليم ولانتخابات برلمان الإقليم المزمع إجراؤها في ٢٥ تموز المقبل.

وتمت عملية إجراء القرعة بحضور وإشراف السيد فرج الحيدري رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، والسيدة حمدية الحسيني مديرة إدارة الانتخابات في إقليم كوردستان والدكتور علي قادر مدير هيئة الانتخابات في الإقليم والحاكم سردار عبد الكريم عضو مجلس مفوضية الانتخابات.

وكذلك بحضور ممثلو المرشحين والائتلافات والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات وعدد كبير من وسائل الإعلام وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

وكانت نتيجة قرعة المرشحين لمنصب رئيس إقليم كوردستان، وحسب أولوية التقدم للترشيح كالآتي: الدكتور كمال ميراودلي بالرقم "١٥"، السيد هلو إبراهيم أحمد بالرقم "١٤"، السيد مسعود البارزاني بالرقم "١٢"، السيد حسين كرمياني بالرقم "١٣"، السيد أحمد محمد رسول بالرقم "١١".

أما بشأن قوائم شعبنا الكلداني السرياني الآشوري المرشحة لانتخابات برلمان الإقليم فكانت نتيجة القرعة كالآتي: قائمة الكلدان الموحدة بالرقم "٦٤"، قائمة الحكم الذاتي للكلدان السريان الآشوريين بالرقم "٦٥"، قائمة الرافدين بالرقم "٦٧"، قائمة المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري بالرقم "٦٨".

شكر وتقدير من عائلة المرحوم هرمز أبونا

تتقدم عائلة المرحوم "هرمز أبونا" بجزيل شكرها ووافر إمتنانها لآباء الكنيسة المطارنة ورجال الدين والسادة الأكارم والسيدات الفاضلات الذين تحملوا مشقة السفر وعناء الطريق وشاركوا بمراسيم الدفن والجناز وحضروا القداس ومجلس العزاء في كندا، كما نقدم شكرنا وامتناننا العميق للكنائس والمنظمات والجمعيات والاحزاب وتجمعات ابناء شعبنا الكلداني السرياني الاشوري واصدقاء الفقيد الذين اقاموا الصلوات والقداديس عن روح الفقيد في أماكن تواجدهم في دول مختلفة من العالم، كما نشكر كل الذين أرسلوا مواساتهم وعبروا عن مشاعرهم النبيلة المخلصة عن طريق البريد الألكتروني والهواتف والفاكس والفويس ميل وتكست ميسيج، وكان لرسائلهم هذه صداها العميق في نفوسنا الحزينة وسلوانا لعيوننا الباكية . فخففت من هول الفاجعة التي ألمت بنا وألهمتنا قوة الصبر وعميق الإيمان. نبتهل إلى الله تعالى أن ينعم على الجميع بوافر الصحة ويبعد عنهم كل مكروه ليعيشوا بأمن وسلام ومحبة. كما لا يفوتنا أن نقدم فائق الشكر والتقدير لكافة القنوات والاذاعات والمواقع الالكترونية العزيزة لشعبنا التي نشرت الخبر وقدمت التعازي لرحيل فقيدنا الغالي .

عائلة آل ابونا

والدة الفقيد واخوته وزوجته ام فرات أولاده وفرات وخلدون

تقرير بان كي مون يشدد على ان تسوية تقاسم الثروات والمناطق المتنازع عليها ستحقق السلام في العراق

بهرا ـ وكالات

قال السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون ان الامم المتحدة تتباحث حاليا مع العراقيين وذلك تماشيا مع قرار مجلس الامن الرقم ١٨٥٩ وكجزء من جهود السكرتارية العامة لتحضير التقرير لمراجعة مدى التزام العراق بكافة القرارات ذات الصلة بغزو دولة الكويت في العام ١٩٩٠. ويدعو مجلس الامن بموجب القرار ١٨٥٩ الصادر في العام ٢٠٠٨ الى اجراء مراجعة لكافة القرارات ذات الصلة بالعراق بداية من تبني القرار رقم ٦٦١ الصادر في العام ١٩٩٠ مطالبا السكرتارية العامة للامم المتحدة بتقديم تقرير بعد التشاور مع العراق حول مدى التزام العراق بكافة القرارات ذات الصلة بغزو الكويت.

وقال بان كي مون في تقريره ربع السنوي الى مجلس الامن حول انشطة بعثة المساعدات الدولية في العراق "يونامي" ان الامم المتحدة تبحث مع العراقيين مدى تطبيق الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن ١٨٥٩ الصادر في العام ٢٠٠٨ وذلك كجزء من جهود السكرتارية لمراجعة كافة القرارات ذات الصلة بالعراق منذ العام ١٩٩٠. واضاف بان كي مون في تقريره الى مجلس الامن انه سيقوم قريبا بتقديم التقرير الى مجلس الامن تماشيا مع القرار ١٨٥٩. وأشار الى ان بعثة المساعدات الدولية في العراق "يونامي" ستستمر في تقديم المساعدة للمفوض الاعلى لشؤون المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المسروقة غينادي تاراسوف وذلك من خلال التعاون مع وزارة حقوق الانسان العراقية حول الاعداد المنظم لعمليات استخراج رفات الشهداء من المقابر الجماعية.

وقال انه في شهر اذار الماضي وافق صندوق اعادة الاعمار الدولي في العراق على مشروع يضطلع به مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة المساعدات الدولية لتدريب وتجهيز فريق من الخبراء من وزارة حقوق الانسان العراقية لترؤس فريق حكومي لاستخراج رفات الاسرى والمفقودين من المقابر الجماعية في كافة ارجاء العراق مع اعطاء الاولوية للمقابر التي تحوي رفات الشهداء الكويتيين. وتابع السكرتير العام للامم المتحدة انه تم ايضا تقديم الدعم لمشروع صيانة العلامات الحدودية الكويتية – العراقية الذي عمل به تماشيا مع قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ الصادر في العام ١٩٩٣ الذي تترأسه ادارة عمليات حفظ السلام الدولية من خلال المتابعة مع المحاورين حول التحضير للحملة الثانية من مشروع صيانة العلامات الحدودية الكويتية – العراقية المقرر بدؤها في شهر ايلول المقبل. وقال بان كي مون انه خلال فترة الاعداد للتقرير قام ممثله الخاص الى العراق ستافان دي مستورا بزيارات رسمية للدول المجاورة للعراق بما فيها الكويت لمناقشة انشطة الامم المتحدة في العراق وسبل تعزيز تعاون اقليمي اكبر.

وقام العديد من رؤساء الدول والحكومات فضلا عن الوزراء في المنطقة مثل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح بزيارة بغداد هذا العام لتأكيد تضافر الجهود لتعزيز العلاقات الثنائية بين الحكومة العراقية وجيرانها. واوضح بان كي مون ان تبادل الزيارات الاخير لكبار المسؤولين في عدد من دول المنطقة والعراق قدمت دفعا ايجابيا قويا حيث ستستمر بعثة المساعدات الدولية بموجب المهام المناطة بها في تزويد الحكومة العراقية بالخبراء التقنيين والمساعدات ما من شأنه العمل على انخراط جيران العراق بمبادرات واليات اقليمية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واشار بان كي مون في تقريره الى وجود مؤشرات مشجعة نحو احراز تقدم في العراق على الصعيدين السياسي والامني خلال الشهور الثلاثة الاخيرة. وقال المسؤول الدولي ان بعثة المساعدات الدولية ستبقى ملتزمة في الاستمرار بتزويد العراق بالمساعدات التقنية وبالدعم بموجب مهامها بما فيها مساعدة لجنة الانتخابات في البقاء في حالة من الجاهزية والاستعداد لاي حالات تستدعي تدخلها مثل الانتخابات في كركوك او احتمالات اجراء اي استفتاء في البلاد. ولاحظ ان القوات الامنية العراقية مازالت مستمرة في اثبات قدرتها على تحمل مهام وتحديات امنية اكبر وحتى في ظل استمرار الهجمات ضد المدنيين التي تقدم تذكيرا للتحديات الكبيرة التي تواجه الحقل الامني في العراق.

وتوجه بان كي مون الى العراقيين بالقول "احث العراقيين على عدم الاستسلام لاي مناخ عدم ثقة سياسي وللتخويف والترويع وروح الانتقام وادعوهم في مقابل ذلك الى العمل معا على البناء والارتكاز على الاسس الايجابية التي تم تحقيقها". واكد على "ضرورة ان يضع العراقيون مبدا المصالحة الوطنية على راس الاولويات في بلادهم وعلى ذلك فان تسوية القضايا الرئيسية بما فيها الفيدرالية وتقاسم الثروات الطبيعية والجدل بشان الحدود الداخلية ستعمل على تحقيق سلام دائم". واضاف ان احراز تقدم في تلك القضايا المعقدة سيكون ممكنا فقط لدى تضافر جهود القادة العراقيين وتعاونهم معا بروح الوحدة الوطنية وبتبني اجراءات دستورية وتشريعية هم في امس الحاجة لها في المجالات السياسية والانتخابية والاقتصادية والاجتماعية.

واعرب المسؤول الدولي عن القلق ازاء تصاعد التوتر في العديد من المناطق العراقية لاسيما في محافظات نينوى وكركوك وديالى قائلا انه في الوقت الذي يرحب فيه بالتقدم الذي تم احرازه من خلال جهود تنظيم دوريات مشتركة بين القوات العراقية الامنية والبشمركة في بعض المناطق المتوترة الا انه يتعين احراز المزيد من الجهود لاجل استقرار الوضع. وحث المسؤولين العراقيين على تخفيف التوتر والعمل معا نحو تسوية القضايا المعقدة وتقديم الدعم لدي مستورا في تسهيل الحوار السياسي ومساعدة الاطراف في ايجاد حلول مقبولة. يذكر ان دي مستورا سيغادر منصبه قريبا الا ان السكرتير العام للامم المتحدة لم يختر حتى الان اي بديل له. كما اعرب المسؤول الدولي عن شعوره بالاسف ازاء قرار الحكومة العراقية الاخير باستئناف الاحكام بالاعدام في العراق.

خريجون ينتقدون ترشيد الحكومة للتعينات ووجود المحسوبية والمنسوبية في تخصيص الوظائف

تخيير الحكومة بين توفير تعيينات او اعطاء حصصهم من الموارد النفطية

بهرا ـ حيدر حمادة

انتقد خريجو الكليات والمعاهد والاعداديات الحكومة لعدم توفيرها درجات وظيفية تسمح لهم بالتعيين في دوائر ومؤسسات الدولة.

وقالوا: "اصبنا بالاحباط بعد تخرجنا، اذ اننا توقعنا ان تقوم الحكومة بتعييننا كمكافأة لنا لما بذلناه من جهد خلال مدة دراستنا، الا اننا تفاجأنا بأن الحكومة ليس لديها أية خطة لتعيين الخريجين، وان هناك اعتمادا للمحسوبية وترشيحات الاحزاب والواسطة في التعيينات".

وقال مصطفى جميل خريج كلية التربية بالجامعة المستنصرية:" تخرجنا منذ اربع سنوات ولم نجد أي فرصة تعيين، وقدمنا العديد من الطلبات دون جدوى، فالوظائف تذهب لمرشحي الاحزاب ولمن يدفع رشوة و/الواسطات/أي الاشخاص الذين يرتبطون بعلاقات بالمدير او الموظف المسؤول عن قبول الاشخاص".

واوضح جميل:"انا كنت من اشد المدافعين عن الحكومة وادخل دائما في سجالات عديدة مع اصدقائي للدفاع عنها ، ولكن اليوم انا اشد المنتقدين لها ، كونها لم تلب طموح اغلب الخريجين".

فيما قال وسام محمد، خريج كلية الاداب: "لم استطع خلال المدة الماضية من تخرجي الحصول على أية وظيفة في مؤسسات الدولة لاسباب عديدة تتعلق بالمحسوبيات والرشاوى وغيرها". واضاف: " الحكومة تقول اننا نريد ان ندعم القطاع الخاص والجميع يعلم ان العراق لا يوجد فيه قطاع خاص بالمعنى المعروف بالعالم، فلا يوجد ضمان للعامل وكذلك لا توجد شركات كبيرة في العراق للعمل معها، فاغلب الشركات تقوم بانهاء خدمات العامل معها في أي وقت وبدون انذار وبدون أي مخصصات".

واوضح محمد: "ان الحكومة اذا ارادت ان تتوجه الى القطاع الخاص، فعليها ان تعطي المواطن حقه من النفط، وهذا الاسلوب معتمد في اغلب دول الخليج، لان هذا النفط من حق المواطن بحسب الدستور ويجب ان ياخذه". وتابع: "ان الحكومة لاتوفر الكهرباء ولا الحصة التموينية ولا الماء الصالح للشرب ولا الخدمات الصحية ، فعليها ان تقوم باعطائنا حقوقنا وان لا تتذرع بتقديمها هذه الخدمات".

وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اعلنت ان عدد العاطلين عن العمل في بغداد والمحافظات يبلغ اكثر من مليون و ٢٥٠ الف عاطل.

وقال مصدر في الوزارة في تصريح صحفي: "ان الوزارة وفرت ٢٤٤ الفا و ١٤٤ فرصة عمل للعاطلين عن العمل خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٣١ من شهر اذار من العام الحالي". واضاف: " ان هذه الاعداد توزعت بواقع (٢٢٨) الفا و (٢١٣) مشتغلا من الذكور و (١٥) الفا و (٩٣١) مشتغلة من الاناث في بغداد والمحافظات". وذكر: "ان هناك برنامجا للقروض الصغيرة يدفع للخريجين وان شمولهم يحجب عنهم راتب الاعانة الاجتماعية".

وقال علي عبد الهادي خريج كلية العلوم بالجامعة المستنصرية": بالرغم من تخرجي قبل عامين الا اني مازلت ابحث عن أي عمل مهما كان نوعه". واضاف:" ان اغلب وزارات الدولة لدي فيها / اضبارة طلب تعيين/ الا انه لم تفلح اي من هذه الطلبات".

واشار عبد الهادي الى: "ان قرار الحكومة ترشيد التعيينات ولّد احباطا كبيرا لدي واصبحت شبه يائس من التعيين، سيما واني لا املك /واسطة/ ولا المال الذي استطيع دفعه كرشوة للتعيين". وتابع: "ان كثيرا من اقراني تمكنوا من التعيين بعد دفعهم الرشاوى . ولم يؤثر قرار ترشيد التعيينات الا على الطبقة الفقيرة التي ليس لديها وساطة للتعيين".

وكان عضو اللجنة المالية في مجلس النواب النائب سامي الاتروشي قال: "ان موازنة ٢٠٠٩ تتضمن استحداث قرابة ٣٠ ألف درجة وظيفية عدا عشرات الآلاف من فرص العمل للمشاريع الاستثمارية في تخصيصات كل من الوزارات وتنمية الأقاليم والمحافظات".

واضاف: "ان الحكومة وضعت موادا في قانون الموازنة تمنع التعيينات الجديدة غير المصادق عليها في الموازنة العامة ومنعت اي تعيينات بعقود الا بعد موافقة وزارة المالية، لكنها لم تتغاض عن توفير فرص للخريجين الجدد وخاصة الاختصاصات الطبية والصحية والتعليمية والتدريسية وبعض الوزارات الأخرى". وتابع:"ان توزيع تلك الدرجات الوظيفية يتضمن ٩ آلاف درجة لوزارة التربية و٦ آلاف درجة للصحة وألفي درجة لكل من التعليم العالي والعدل،فضلا عن وزارات أخرى".

واشار الاتروشي الى: "ان خطة الحكومة كانت طموحا في بداية وضع الموازنة ، اذ تضمنت استحداث أكثر من ٥٣ الفا و ٥٠٠ وظيفة لكنها لجأت الى تخفيض العدد بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الواردات المتوقعة".

وبالرغم من هذا الاعلان عن وجود مثل هكذا تخصيصات الا انه لم تتوفر أي درجة وظيفية في مؤسسات الدولة لغاية نهاية ايار.

من جانبه قال حيدر حسين خريج معهد الادارة: "الحكومة غير مبالية ابدا بالخريجين وهمها الوحيد توفير رواتب المسؤولين والنواب، وكأن المواطن اصبح في اخر اهتماماتها". واضاف:"ان تخفيض الموازنة وترشيد الحكومة للتعيينات كان يجب ان يصاحبه تخفيض في رواتب رئيس الوزراء والوزراء والنواب لا ان تتم فقط التضحية بالمواطن".

وذكر حسين: "ان على الحكومة ان تعطي حصة من الموارد النفطية للمواطن لانه صاحب حق بها وهي جزء من مستحقاته ، واذا لم توفر الحكومة الوظائف والخدمات ، فعليها ان تفي بالتزاماتها تجاه المواطن وان تعطيه حقوقه كاملة".